

دراسة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

Study of inflation in Algeria (1990-2019)

بن زازة منصورية¹

BENZAZA Mansouria¹

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر)، mansouria.benzaza@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/26 تاريخ القبول: 2022/02/02 تاريخ النشر: 2022/03/21

الملخص: يهدف البحث إلى دراسة التضخم، وتسلط الضوء على محدّداته في الجزائر، خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من توترات في اقتصادها النقدي، حيث أن معدل التضخم في ارتفاع مستمر وبوتيرة متذبذبة نتيجة لارتفاع الإنفاق الحكومي، ولارتفاع التضخم المستورد للمواد الاستهلاكية بشكل خاص، بالإضافة إلى زيادة معدل الضرائب على أرباح الشركات مما ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي تفعيل السياسة النقدية والمالية مع خلق ظروف ملائمة تساعد على الاستثمارات وإعادة النظر في السياسة الضريبية وجعلها أكثر إنصافاً للأفراد والأعوان الاقتصاديين من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وتوفير فرص النجاح.

تصنيفات JEL: E 59, E 51, E31

Abstract: The research aims to study inflation, and focus on the determinants of inflation in Algria, its concluded that Algeria suffers from tensions in its monetary economy, that inflation continues to rise as a result of the rise in government spending, and high prices of goods imported, and the increase of taxes on corporate profits, which contributed to the rise in the general level of prices. Its should be noted that monetary and fiscal policy should be activated while creating appropriate conditions conducive to investments, reconsidering tax policy and making it more equitable for individuals and economic agents in order to achieve monetary stability and provide opportunities for success.

Keywords: inflation; consumer prices; money supply; rediscount rate.

JEL Classification Codes: E31, E51, E59.

¹ المؤلف المرسل: (بن زازة منصورية)، الإيميل: mansouria.benzazauniv-mosta.dz

1-المقدمة:

لازالت ظاهرة التضخم معلقة في ميدان البحث والنقاش، وذلك نظرا لوجود عدة متغيرات تساهم في تطور هذه الظاهرة التي تعاني منها معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة بسبب صعوبة التحكم والسيطرة عليه رغم جهود المفكرين الاقتصاديين في تفسير التضخم وإيجاد الحلول الملائمة للحد منه. والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة، فمن الملاحظ ارتفاع مستمر لمختلف أسعار السلع والخدمات وما يقابله من انخفاض في القدرة الشرائية للنقود، . ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول إلقاء الضوء على ظاهرة التضخم بمفهومها النظري، مع إبراز أهم محددات التضخم في الجزائر ومدى فاعلية السياسة النقدية والمالية على احتواء هذه الظاهرة.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:
ما هي محددات التضخم في الجزائر وكيف يمكن احتوائه؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم صياغة الفرضية التالية:
التضخم ظاهرة اقتصادية مرضية تعاني منها الجزائر من خلال وجود عدة عوامل رغم التدابير والإجراءات التي تعتمد عليها السياسة النقدية والمالية في الجزائر
هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير مشكلة التضخم التي أصبحت هاجسا اقتصاديا واجتماعيا تعاني منها معظم الدول، وإلقاء الضوء على محددات التضخم في الجزائر ومعرفة مدى قدرة الأساليب والإجراءات التي تعتمد عليها السياسة النقدية والمالية على الحد منه.
منهج وأدوات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض الأدبيات والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم، كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل مناقشة وتفسير محددات التضخم في الجزائر.
الدراسات السابقة: توجد العديد من الأبحاث التي درست ظاهرة التضخم وتحليلها ومن بينها ما يلي:

- دراسة حسيني حميدة، شكوري سيدي محمد (2021)، تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1988-2018) باستخدام نموذج (ARDL)، وتمثلت نتيجة البحث أن كل من سعر البترول، سعر الصرف، والنتاج الحقيقي يؤثرون سلبا على المستوى العام للأسعار، كما يساهمون في تعزيز

الاستقرار النقدي من خلال التغيير الإيجابي لها. لذلك ينبغي على السلطات النقدية تفعيل دور معدل الخصم وضبط النمو النقدي من أجل التحكم في المستوى العام للأسعار.

- دراسة نور الدين جليد، أمينة بركان (2020)، يهدف هذا البحث إلى دراسة مصداقية السياسة النقدية وإشكالية استهداف التضخم في الدول النامية، حيث تشير هذه الدراسة إلى مفهوم استهداف التضخم وأهم شروط تطبيقه، كما تم من خلاله استعراض تجارب الدول النامية الشبيهة بالاقتصاد الجزائري، وتمثلت نتيجة البحث أنه لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم توفر الشروط الأولية لتطبيقه.
- دراسة ابراهيم بلقاضي (2020)، اعتمد هذا البحث على تقدير عتبة التضخم في الجزائر باستخدام أسلوب هانسن خلال الفترة 1970-2017، والكشف عن مدى خضوع علاقة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر لعتبة التضخم انطلاقاً من تقدير نموذج TAR وتقنية BOOTSTAPS، وتوصلت نتيجة البحث أن تقديرات عتبة التضخم فاقت المستويات المختلفة للتضخم في كثير من السنوات في الجزائر، وهذا يضر بالنمو الاقتصادي وبجميع المتغيرات التي تحدده.
- دراسة سويح جمال، بن ثابت علال (2020)، يعتمد هذا البحث على دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام التحليل القياسي للنموذج الذي طوره كل من KHAN&SENHADJI، وتوصلت الدراسة إلى أنه عند العتبة 9٪ يبدأ التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، وابتداء من أقل من 9٪ فإن النمو الاقتصادي لن ينخفض، وبالتالي وجود علاقة إيجابية بينهما.

محااور الدراسة: من أجل الإلمام بموضوع الدراسة سيتم التطرق إلى المحاورين التاليين:

المحور الأول: الإطار النظري للتضخم

المحور الثاني: محددات التضخم في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري للتضخم

1- مفهوم التضخم

تعدد تعريفات التضخم بسبب تعدد الزوايا التي ينظر إليه منها، وسيتم ذكر بعض هذه

التعريفات فيما يلي:

يتمثل التضخم في "الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شرائها بهذه الوحدة من النقد" (بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، 2006، صفحة 139).

كما يعرف ب" التوسع في الدخول النقدية لعوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاج هذه العوامل، أو عبارة أخرى زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج" (خريس، أبو خضر، و خصاونة، 2002، صفحة 126).

كما يعرف ب"زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود. أي ارتفاع مستوى الأسعار" (بن جابر الزبيدي، 2011، صفحة 33).

ويعرف أيضا أنه " ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لتوافر أسباب معينة منها زيادة كمية النقود وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الإنفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات مما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات، فالتضخم إذن يعني أن هناك عدم توازن بين السلع والخدمات المعروضة وبين ما يحتاجه الأفراد ويطلبونه منها مما يترتب على هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار" (شبكة، 2008، صفحة 11).

كما يمكن تعريفه على أنه " ظاهرة اقتصادية اجتماعية مركبة متعددة الأسباب والأبعاد ولها العديد من المظاهر والأشكال والآثار، وبالتالي للدلالة عليها يمكن أن نورد أبرز المؤشرات التضخمية وهي: مؤشر أسعار المستهلك: حيث يسجل هذا المؤشر ثمن البضائع الاستهلاكية والخدمات، ويشمل في إطاره العام: المسكن، المأكل، الملابس، الوقود، النقل، العناية الطبية و الترفيهية. مؤشر أسعار المنتج: ويحدد هذا المؤشر أسعار مبيع الجملة، أي أسعار السلع عند نقطة البيع الأولى.

مؤشر الناتج القومي: وهو مؤشر جميع البضائع والخدمات في الناتج القومي . (حسون، 2004، صفحة 87).

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن التضخم هو ظاهرة اقتصادية مرضية ناتجة عن اختلال في توازن بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعنى زيادة كمية النقود المتداولة بصفة أكبر من زيادة الإنتاج ما يترتب عنه ارتفاع في الانفاق مع بقاء كمية الإنتاج ثابتة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع انخفاض القوة الشرائية للنقود.

2- النظريات المفسرة للتضخم

اهتم الاقتصاديون بإيجاد تفسيرات مقنعة لظاهرة التضخم ومعرفة مختلف مصادره، ومن بين هذه النظريات ما يلي (بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2006، الصفحات 142-147):

1-2 النظرية النقدية التقليدية : تتلخص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق ينتج عنه الزيادة في ارتفاع الأسعار، إلا أنه قد ترتفع الأسعار لوجود أسباب أخرى غير زيادة عرض كمية النقود، وهذا ما أثبتته أزمة الكساد العظيم إذ لم تؤدي الزيادة في كمية النقود

المعرضة إلى الزيادة في الأسعار ، وهذا راجع إلى التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضاً أكثر للأسعار.

2-2 النظرية الكنزية: وتعرف هذه النظرية بـ "نظرية فائض القيمة"، حيث يرى كينز أن النظرية النقدية التقليدية فشلت في تشخيص التضخم خاصة بعد أزمة الكساد العظيم، وأن المستوى التوازني يتحدد عند تقاطع منحني الطلب الكلي مع منحني العرض الكلي، ويمر تحليل كينز في تفسير التضخم بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: ومن خلال هذه المرحلة لا تكون المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الإنفاق على الاستهلاك، مما ينعكس على زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع بسيط في الأسعار، وتبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وهو ما يعرف بالتضخم الجزئي.

المرحلة الثانية: وفي هذه المرحلة تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، أي مرحلة التشغيل التام، فبافتراض أن زيادة الطلب الكلي لا تنجح في إحداث زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي منعومة. ويسمى الطلب الكلي والنتائج الوطني فائض الطلب الذي يؤدي إلى الزيادة في ارتفاع الأسعار.

ومن الملاحظ أن النظرية الكنزية تركز على الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وهو ما ينطبق أكثر على الدول المتقدمة، ولا يعبر عن دول العالم الثالث التي تتميز بقصور حجم طاقتها الإنتاجية.

2-3 نظرية التضخم الناشئ عن دافع النفقة: وتفسر هذه النظرية أن ارتفاع نفقة الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، وتركز هذه النظرية على جانب العرض، فكل زيادة في الأجور بصورة مستقلة عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي تدفع اتحادات العمال بالضغط على أصحاب الأعمال والمطالبة بالزيادة في الأجور، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى الزيادة على الطلب على عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل، وبالتالي ينخفض معدل البطالة، وتبدأ الاتحادات العمالية في المطالبة بزيادة الأجور، وبالتالي زيادة النفقة الإنتاجية، ما ينجم عنه ارتفاع في الأسعار.

2-4 النظرية المعاصرة لتفسير التضخم: ترجع هذه النظرية إلى مساهمات الاقتصادي "فريدمان ميلتون"، حيث يرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، وأن المصدر الأساسي للتضخم هو نمو كمية التضخم بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وتركز هذه النظرية على مبدئين أساسيين هما: تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج يؤثر في المستوى العام للأسعار؛

التفضيل النقدي أو التغير في سرعة دوران النقود كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم.

ومنه يمكن القول أن النظرية المعاصرة تفسر أن مصدر القوى التضخمية يرجع إلى ارتفاع الأرصد النقدية لدى الأفراد عن الحجم الأمثل الذي يحقق استقرار الأسعار.

3- آثار التضخم ووسائل معالجته

1-3 آثار التضخم: يترتب عن التضخم آثار اقتصادية واجتماعية عديدة منها:

أ- أثر التضخم في إعادة توزيع الدخل (عبد الجبار الموسوي و محمود، 2017، الصفحات 35-36): يتعرض أصحاب الدخل المحدود للآثار السلبية للتضخم نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي المتحصل عليه بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يدفعهم إلى المطالبة برفع الأجور لتعويض الارتفاع الحاصل في الأسعار، وارتفاع تكلفة المعيشة، وإذا حصل العمال على الزيادة في الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى الزيادة في تكلفة الإنتاج، وبالتالي سيقوم المنتجين بزيادة الأسعار من جديد، ولذلك يرى الاقتصاديون أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي من الأفراد الذين ارتفعت معدلات دخلهم بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار إلى الأفراد الذين ارتفع دخلهم بمعدل أكبر، أي أن التضخم يعيد توزيع الدخل لفائدة الطبقة الغنية غير المتضررة من ارتفاع الأسعار. ومن هنا يمكن استنتاج أن هناك فئة متضررة من التضخم، وأخرى مستفيدة منه.

أولاً: الفئة المتضررة من التضخم: وتشمل:

أصحاب الأجور، إذا لم يرافق التضخم زيادة في أجورهم؛

الموظفون وأصحاب الرواتب، لأن ارتفاع الأسعار لا يتناسب مع ارتفاع الراتب؛

مستلمي الربح والفائدة، لأنها تتحدد بناء عقود طويلة الأجل؛

أصحاب الثروة الذين يحتفظون بأموالهم على نقود سائلة أو مدخرات سائلة؛

الدائنون الذين تتحدد ديونهم في شكل نقدي؛

الزيادة في القوة الشرائية للأجور المضافة أكبر من الزيادة في القوة الشرائية المفقودة بسبب التضخم.

ثانياً: الفئة المستفيدة من التضخم: وتشمل:

مستلمي الأرباح بسبب زيادة الأسعار وبالتالي زيادة الأرباح؛

المدينون الذين تتحدد ديونهم في شكل نقدي نظراً لانخفاض العبء الحقيقي للدين نتيجة للتضخم؛

أصحاب الثروة الذين يحتفظون بأموالهم على شكل عقارات أو استثمارات، نظراً لارتفاع أسعارها.

ب- أثر التضخم على العملة: من المتعارف عليه أن النقود لها أربعة وظائف تتمثل فيكونها وسيط للمبادلة، مقياس للقيمة، مخزن للقيم، ووسيلة للمدفوعات الآجلة، ويعتبر تحقيق هذه الوظائف من الشروط الضرورية لعمل الاقتصاد بكفاءة عالية. وتتميز وظائف النقود بترابطها، أي أن قيام أي وظيفة منها يتطلب قيام الوظائف الأخرى. والتضخم يجعل النقود لا تؤدي وظائفها بكفاءة، خاصة بعد اشتداد التضخم وارتفاع معدلته، فتصبح النقود غير مقبولة كوسيط للمبادلة بين الأفراد، ومن ثم كوحدة للحساب، ومن ثم كمخزن للقيم كوسيلة للمدفوعات الآجلة، وعندها تفقد النقود قيمتها النقدية، وينتهي ذلك بإبطال هذه العملة، وإصدار عملة أخرى جديدة في مكانها، كما حدث ذلك في عدة مجتمعات (أبو طه، 2012، الصفحات 137-138).

ت- أثر التضخم على أسعار الفائدة: يعبر سعر الفائدة الاسمي عن معدل العائد الذي يتحصل عليه المقرض نتيجة تقديم أمواله إلى المؤسسات المالية، أما سعر الفائدة الحقيقي فيعبر عن معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض من جراء تقديم أمواله إلى المؤسسات المالية بعد الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم، ويتم حسابه من خلال الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، كما توضحه معادلة فشر: $\text{معدل الفائدة الحقيقي} = \text{سعر الفائدة الاسمي} - \text{معدل التضخم}$ (عبد الجبار الموسوي و محمود، 2017، صفحة 37). وانخفاض القيمة الحقيقية لسعر الفائدة عن القيمة الاسمية له يدل على وجود التضخم، وارتفاع معدلته قد يؤدي وصول القيمة الحقيقية للصفر، أو تصبح سالبة وكأن التضخم يأتي ليكافئ المدين ويعاقب الدائن (عبد العزيز، 2016، صفحة 51).

ث- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي التضخم إلى اختلال ميزان المدفوعات، من خلال إحداث العجز فيه، نتيجة ارتفاع في أسعار الصادرات، وبالتالي انخفاض حصيلتها، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على الواردات نتيجة انخفاض الأسعار العالمية مقارنة بالأسعار المحلية، مما ينجم عنه عدم القدرة على الحصول على الواردات من السلع والخدمات نتيجة انخفاض الدخل بسبب انخفاض الصادرات (خريس، أبو خضر، و خصاونة، 2002، صفحة 132). كما أن التضخم يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال مما يترتب عنه عجزا في ميزان المدفوعات (بن بوزيد و سفيان، 2021، صفحة 227).

ج- أثر التضخم على مستوى التشغيل والإنتاج: يصاحب التضخم عادة ارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج وانتعاش الأموال الاقتصادية، نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة من ارتفاع الأسعار مما يدفع بالمنتجين وأصحاب الأعمال إلى مضاعفة إنتاجهم وأعمالهم لتحقيق المزيد من الأرباح، وبالتالي زيادة التشغيل واستخدام عمالة أكبر، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الأرباح (عبد الجبار الموسوي و محمود، 2017، صفحة 37).

ح- أثر التضخم على المجتمع: ينتج عن التضخم آثار اجتماعية لأنه يعيد توزيع الدخل، فالمتضررون منه بالدرجة الأولى أصحاب الأجور والرواتب المحدودة، وكذلك المدخرين لأصول مالية طويلة الأجل، فيتعرضون لخسائر كبيرة بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وبالتالي يلعب التضخم دورا كبيرا في التغيرات الاجتماعية، ويخلق التمايز الاجتماعي وخلق الطبقة، والتأثير على الشرائح المتوسطة في المجتمع، وتلتحق أغليبتها بالطبقة الفقيرة، مما يهدد بالاستقرار الاجتماعي (أبو طه، 2012، الصفحات 148-149).

خ- أثر التضخم على الأخلاق: يؤثر التضخم النقدي سلبا على الأخلاق، لأنه يؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي والإداري، وتدهور قيمة العمل والإنتاج والنمط الاستهلاكي، فبارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية، وثبات أجور ورواتب الموظفين، فإنهم سيلجأ البعض منهم إلى تأمين حاجتهم المادية من خلال استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمات مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة (أبو طه، 2012، صفحة 149).

2-3 إجراءات مكافحة التضخم: يعتبر التضخم ظاهرة مرضية ينبغي معالجتها، لذا تقوم الحكومات في مختلف دول العالم باتباع مختلف السياسات المالية والنقدية من أجل احتوائه والقضاء عليه، وذلك من أجل توفير الأسباب الإيجابية لممارسة كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية، ومن بين الإجراءات المتبعة لمكافحة التضخم مايلي:

1- إجراءات السياسة المالية: تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير، التي تطبقها الحكومة، لتحقيق مجموعة أهداف متفق عليها خلال فترة زمنية معينة. فهي تجمع بين الثلاثية: الأدوات، الأهداف، الزمن" (خليل، 2012، صفحة 188). وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في ما يلي (بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، 2006، الصفحات 159-162):

أ- الرقابة الضريبية: تعتبر الرقابة الضريبية إحدى المتغيرات التي تستخدمها السياسة المالية في الرقابة على التضخم، كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الحكومي من جهة وكأداة لتجميع فوائض القيم من جهة أخرى.

ب- الرقابة على الدين العام: تعمل الرقابة على الدين العام على سد العجز في منابع التمويل، حيث تساهم في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية.

ت- الرقابة على الإنفاق العام: تعتمد سياسة الإنفاق الحكومي في حالة وجود التضخم بانقاص الإنفاق باستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، لذا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثر وأكثر فعالية من

التأثير في حجم الاستثمار. والجدير بالذكر أن سياسة تقليل الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية في البلدان النامية.

2- **السياسة النقدية:** تعرف السياسة النقدية بأنها " مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف" (لطرش، 2015، صفحة 138).
وتعمل السياسة النقدية المتوازنة على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو العرض النقدي الذي يحقق استقرار الأسعار (لعشعاشي، بن قدور، و يبرير، 2019، صفحة 25).

وتسعى السياسة النقدية إلى ضبط واحتواء التضخم من خلال الأدوات التالية:

أ- **سعر إعادة الخصم:** يعبر سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة التي يطبقها البنك المركزي على البنوك التجارية، عند الاقتراض منه أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، ويكون سعر الخصم عادة أقل من سعر الفائدة المطبق في السوق، حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها وتحقيق هامش الربح. ومن أجل محاربة التضخم، يقوم البنك المركزي بتقليل حجم الإئتمان المصرفي من خلال رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية، مما سيدفع البنوك التجارية بدورها على رفع سعر الفائدة التي تحصل عليها من عملائها مقابل تقديم القروض، أو خصم الحوالات، وارتفاع سعر الفائدة سيقول من الإقبال على الإقتراض مما يساهم في تقليل وسائل الدفع في الاقتصاد وهذا يساعد على الحد من التضخم (سليمان، 2002، صفحة 107).

ب- **سياسة السوق المفتوحة:** من خلال سياسة السوق المفتوحة يقوم البنك المركزي ببيع وشراء سندات قصيرة الأجل في الغالب تكون عمومية في السوق النقدية، وباستعمال هذه الوسيلة يتمكن البنك المركزي من التأثير في حجم السيولة وفقا للاتجاه الذي يريده (لطرش، 2015، الصفحات 154-155).

ت- **الاحتياطي الإجباري:** ويتمثل في النسبة بين الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي ومجموع التزامات هذا البنك كانت تتمثل في في ودائع الزبائن أو قروض، ويعتمد هذا النظام على معامل السيولة، حيث يفتح كل بنك تجاري حسابا لدى البنك المركزي في شكل ودیعة، وتمثل هذه الودیعة نسبة معينة من التزامات البنك التجاري، بمعنى سيولة البنك التجاري تكون تحت مراقبة مباشرة من طرف البنك المركزي (هني، 2006، صفحة 109).

ث- ويمكن استخدام سياسة الاحتياطي النقدي الإجباري للحد من القوى التضخمية بصورة فعالة خاصة في الدول النامية بشرط الأخذ بعين الاعتبار الحركة الموسمية، أي أنه في موسم الحاصلات الرئيسية تحتاج الأسواق إلى موارد مالية كثيرة لتسويقها، أما عند انتهاء الموسم فإن الحركة الاقتصادية تجمد وتسدد القروض ويقل الطلب على الاقتراض فتتراكم الأرصدة النقدية لدى البنوك، ولذلك يمكن استخدام تعديل سياسة الإحتياطي النقدي الإجباري للحد من الموجات التضخمية (سليمان، 2002، صفحة 129).

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين إجراءات مكافحة التضخم في الأجل القصير من خلال التحكم في محددات التوسع في السيولة المحلية، وإجراءات تتم في الأجل الطويل ومهمتها القضاء على الأسباب والآثار السلبية المترتبة عنه، والمعادلة التالية توضح محددات التغير في عرض النقود (الحجار، 2009، الصفحات 293-294):

$$\Delta M = \Delta C_p + \Delta C_g + \Delta NFA + \Delta NUA$$

حيث:

ΔM : تعبر عن مقدار التغير في حجم السيولة المحلية.

ΔC_p : تعبر عن حجم الإئتمان من القطاع البنكي إلى القطاع الخاص.

ΔC_g : تعبر عن مقدار عجز ميزانية الدولة بواسطة الإقراض في الجهاز البنكي.

ΔNFA : يعبر عن صافي الفائض أو العجز في الميزان التجاري، وبالتالي صافي التغير في الأصول

الخارجية لدى الجهاز البنكي.

ΔNUA : تعبر عن حجم التغير في صافي الأصول الأخرى.

4- محددات التضخم في الجزائر

على غرار دول العالم، تعاني الجزائر من التضخم الذي أصبح هاجسا حقيقيا لدى كل من الأفراد والأعوان الاقتصاديين، رغم محاولات الإصلاحات النقدية وممارسة الرقابة الاقتصادية والمالية من أجل محاربة موجات التضخم واحتوائه وإعادة القدرة الشرائية للنقود وإرجاع قيمتها النقدية، إلا أن معدلات التضخم لازالت مرتفعة، حيث من الملاحظ أن أسعار مختلف السلع والخدمات تتميز بارتفاع متزايد ومستمر مع انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهذا ما ينعكس سلبا على الظروف المعيشية للمواطنين، خاصة أصحاب الدخل المحدود مما يجعلهم يقومون بالمطالبة بالزيادة في الدخل، وهذا يؤثر على تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة الأسعار، وهنا تكون دوامة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويعتبر قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض من بين أهم النصوص القانونية التي تهدف إلى تغييرات عميقة وإصلاحات في النظام البنكي، واهتم هذا القانون بالمكانة التي يجب أن يكون عليه النظام البنكي في إنجاح الإصلاحات أولا وضمان تمويل كفاء ومتناسق للاقتصاد الوطني، حيث تم تأسيس النظام النقدي الجديد بالمفهوم الشامل الذي حملة، سواء كان ذلك على مستوى تنظيمه أو على مستوى أدائه، ولأول مرة اعتمد هذا القانون آليات الضبط التي تتم بواسطة الأسعار بعدما كان النظام المتبع يقوم على آلية الضبط بواسطة الكميات سواء في شكلها الصلب في إطار الخطة الاقتصادية العامة، وتعتبر المبادئ العامة التي جاء بها قانون النقد والقرض ما يشكل تهيئة لإطار الاقتصاد الكلي الذي يشكل شرطا لإنجاح هذا التوجه الجديد (لطرش، 2015، الصفحات 343-344).

ومن أجل دراسة واقع التضخم في الجزائر، ستتم التطرق إلى أهم المؤشرات التي توضح ذلك، مع إبراز العوامل المسببة له.

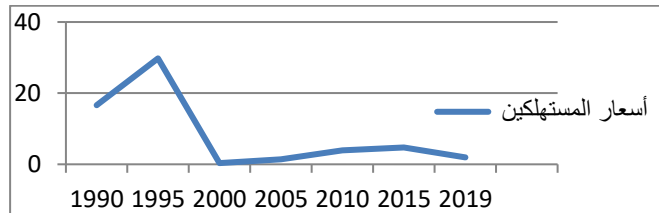
أ - تطور أسعار الاستهلاك: يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك من أهم محددات التضخم، ويحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من طرف الديوان الوطني للإحصاء من أجل معرفة تغير الأسعار بغية معرفة القدرة الشرائية للمواطن (سدي و عقبي، 2021، صفحة 394). وفيما يلي الجدول التوضيحي لتطور أسعار الاستهلاك للفترة الممتدة بين عام 1990 و 2019.

الجدول رقم (01): تطور أسعار الاستهلاك للفترة 1990-2019

أسعار المستهلكين	16.65	29.78	0.34	1.38	3.91	4.78	1.95
السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (1): تطور أسعار الاستهلاك للفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

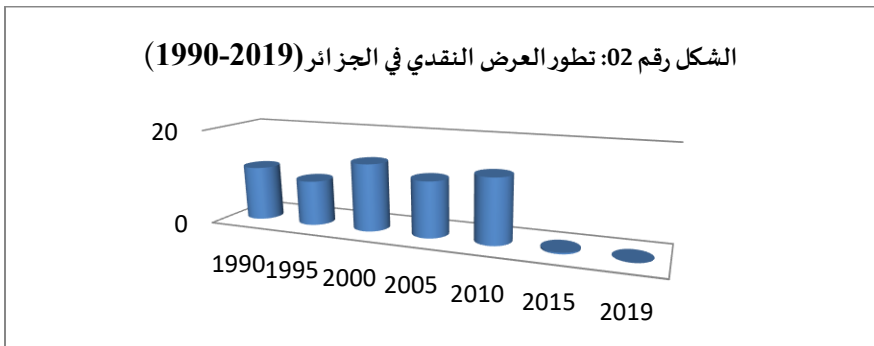
يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن كمية أسعار الاستهلاك عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة ما بين 1990-1995 حيث بلغت ذروتها عام 1995 ثم بدأت في التناقص بوتيرة سريعة إلى أن وصلت إلى 0.34٪ في عام 2000، ثم بدأت في الارتفاع تدريجيا بوتيرة بطيئة إلى أن وصلت عام 2015 نسبة 4.78٪، ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت 1.95٪.

ب- تطور العرض للنقود: الجدول والشكل المواليين يوضحان تطور كمية النقود المعروضة في اقتصاد الجزائر في الفترة بين 1990-2019:

الجدول رقم (2): تطور العرض النقدي في الجزائر (1990-2019)

معدل العرض النقدي	11.42	9.46	14.13	11.69	13.55	0.33	0.76-
السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

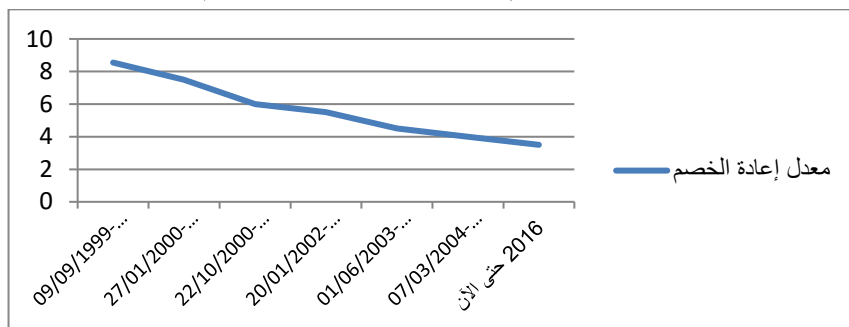


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه لتطور عرض النقود، أن هناك تذبذب في عرض النقود، حيث تم ارتفاع عرض النقود في عام 1990، أما الفترة بين 1995-1995 تم انخفاض العرض، ليعاود الارتفاع ليبلغ الذروة عام 2000، ثم بدأ في الانخفاض التدريجي حتى عام 2005، ليرتفع من جديد عام 2010، إلى أن ينخفض بشكل حاد وسريع عام 2015، إلى أن يصل عام 2019 إلى قيمة سلبية بلغت -0.76، وهذا راجع إلى الظروف الاستثنائية التي تعيشها الجزائر على غرار دول العالم بسبب جائحة كورونا.

ت- تطور معدل إعادة الخصم: يعتبر معدل إعادة الخصم من أهم أدوات السياسة النقدية التي تعتمد عليها من أجل التحكم في العرض النقدي، الشكل الموالي يوضح ذلك كما يلي:

الشكل رقم 3: تطور معدل إعادة الخصم



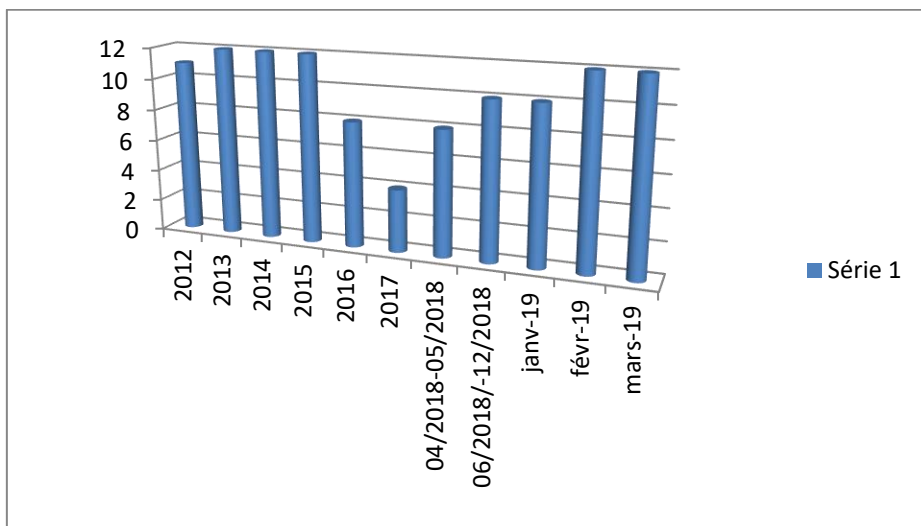
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية

مارس 2020، العدد 49

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن معدل إعادة الخصم في انخفاض مستمر منذ 1999 إلى غاية اليوم، وهذا راجع إلى سياسة بنك الجزائر في فرض معدل الخصم الذي تفرضه على البنوك التجارية من أجل تطبيق السياسة النقدية والتحكم في كمية النقود المعروضة.

ث- معدل الاحتياط الإجمالي: يعتبر معدل الاحتياطي الإجمالي من بين أهم أدوات بنك الجزائر التي يستخدمها للتحكم في القوى التضخمية، والشكل الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي النقدي خلال الفترة 2012-2019.

الشكل رقم (4): تطور معدل الاحتياط الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020، العدد، 49

من خلال الشكل أعلاه، يلاحظ أن هناك تذبذب في المعدل الإجمالي للإحتياطي النقدي خلال الفترة 2012-2019، حيث نلاحظ ارتفاع هذا المعدل خلال السنوات 2013-2014-2015، ليبدأ في الانخفاض عام 2016 ويصل إلى أصغر معدل في عام 2017، ثم يبدأ في الصعود تدريجيا إلى غاية ديسمبر 2018، لينخفض في جانفي 2019، ويعاود الارتفاع في فيفري 2019.

مناقشة وتفسير تداعيات التضخم في الجزائر:

على ضوء ما سبق يمكن تفسير تداعيات التضخم في الجزائر على النحو التالي:

المرحلة 1990-1994: تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية، حيث تميزت هذه المرحلة بصور قانون النقد والقرض والذي أدخل إصلاحات عميقة على النظام النقدي، ويمكن تحليل الوضعية النقدية المتبعة من أجل التخفيف من حدة تسارع التضخم على النحو التالي (لطرش، 2015، الصفحات 403-404):

- انفلات التضخم، وذلك بسبب تحرر تشكّل الأسعار النسبية وتعديل التكاليف من طرف المؤسسات؛
- وجود ضائقة مالية حادة على مستوى البنوك؛
- وجود قطاع إنتاجي غير مهيكل.

وفي ظل هذه الظروف، كانت تهدف السياسة النقدية إلى التخفيف من حدة تسارع التضخم، والتحكم في التكاليف، وتثبيت أنظمة الأسعار، والتثبيت النسبي لصرف الدينار، حيث شكلت السياسة النقدية أداة امتصاص مجموع الاختلالات لتحضير وضع ملائم على المستوى النقدي يسمح بمباشرة وإنجاح الإصلاحات الهيكلية على مستوى النظام البنكي والاقتصاد ككل في ظل عملية تحرير الاقتصاد الوطني من خلال تحرير الأسعار، تعديل الأجور، تحرير تشكل معدلات الفائدة، تكييف نظام الصرف، تحرير التجارة،

المرحلة 1994-2001 (لطرش، 2015، الصفحات 406-407): كانت تهدف السياسة النقدية خلال هذه الفترة إلى تحرير الاقتصاد الوطني في إطار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وقد تم الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من أجل الضبط النقدي، من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات أهمها ما يلي:

- إدخال نظام الاحتياطي الإجباري كأداة غير مباشرة في تنفيذ السياسة النقدية، حيث فرض على البنوك التجارية معدل 3٪ احتياطي إجباري على الودائع البنكية؛
- اعتماد نظام المناقصات من خلال نداءات العروض في السوق النقدية من أجل توفير السيولة للبنوك التجارية؛

- اعتماد بنك الجزائر على سياسة إعادة الخصم كوسيلة للضبط النقدي، رغم أنها لم تعد تشكل أداة أساسية لإعادة تمويل البنوك بعد إدخال نظام المناقصات؛
- اعتماد نظام الأخذ على سبيل الأمانة لفترة مابين يوم وسبعة أيام؛
- عمليات السوق المفتوحة من خلال بيع وشراء بنك الجزائر سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية ستة أشهر، أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم أو في تقديم التسبيقات؛

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة النقدية في إطار برنامج التعديل الهيكلي كانت تهدف إلى السيطرة على التضخم المرتفع، من خلال احتواء فائض الطلب، وتوظيف معدلات الفائدة لتكون مقياسا للاختيارات الاقتصادية.

مرحلة 2001-2010 (لطرش، 2015، الصفحات 409-413): وتميزت بظهور ظروف جديدة تمثلت بشكل خاص كما يلي:

- تعديل في قانون النقد والقرض، حيث بموجب الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وإلغاء مدة عهدة المحافظ ونوابه، بينما كان التعديل الثاني من خلال الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، والذي تم بموجبه إعادة صياغة

شبه كاملة للقانون، كما تم تعديله سنة 2010 الذي يهدف إلى استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية؛

- تغيير جوهري في السيولة البنكية، حيث أصبحت البنوك تتمتع بفائض هيكلي في السيولة نتيجة تزايد إيرادات المحروقات؛

- تزايد أهمية الموجودات الخارجية الصافية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولي، وأصبح هذا العامل يمثل المصدر شبه الوحيد للإصدار النقدي؛

- إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري؛

- استرجاع السيولة من خلال نداءات العروض من أجل امتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي؛

- إدخال وسيلة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة لتسيير خزانة البنوك لفترات قصيرة جدا في ظل فائض السيولة التي تعيشها هذه البنوك.

والجدير بالذكر أن في هذه المرحلة تميزت بانخفاض معدل التضخم حيث تم تسجيل 1.4٪ في سنة 2002، وهذا يشير إلى نجاح السياسة النقدية، إلا أنه خلال السنوات 2004، 2007، 2008 ارتفع معدل التضخم نتيجة الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي وكذا نتيجة ارتفاع التضخم المستورد للمواد الغذائية بشكل خاص.

المرحلة ما بعد 2010: وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- ارتفاع الأسعار وهذا راجع إلى تراجع أسعار المحروقات؛

- التقليص من استيراد بعض المواد الاستهلاكية التي لم يقابلها إنتاج محلي لتوفير هذه المواد، من أجل تغطية العجز الذي تميزت به هذه المرحلة على إثر وقف استيراد تلك المواد الاستهلاكية؛

- الزيادة في معدل الضريبة على أرباح الشركات مما يترتب عنه الزيادة في أسعار السلع والخدمات؛

- ضعف وقلة الإنتاج في بعض المواد الاستهلاكية ما ترتب عنه ارتفاع في أسعارها؛

وتجدر الإشارة أن الجزائر على غرار دول العالم، مرت منذ الثلاثي الأول إلى غاية يومنا من جائحة كورونا، مما جعلها تمر بتوترات في اقتصادها حيث تميزت هذه الفترة بزيادة الإنفاق الحكومي وقلة الإنتاج مما انعكس على سلبا على استقرار الأسعار.

ونتيجة لصعوبة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، فكان لزاما على الجزائر اللجوء إلى التمويل التضخمي من خلال الإصدار النقدي (زميت و حفاي، 2020، صفحة 280).

الخلاصة:

حاول هذا البحث دراسة وتحليل ظاهرة التضخم كمشكلة اقتصادية والكشف عن أهم المقاييس والمؤشرات التي تشير إليه بالإضافة إلى التطرق إلى الوسائل والإجراءات التي تقضي عليه، كما تم دراسة محددات التضخم في الجزائر من خلال عرض لمجموعة من المتغيرات التي تحدد نسبة التضخم تمثلت في أسعار الاستهلاك، العرض النقدي، معدل إعادة الخصم، الإحتياطي الإجباري. وعلى هذا الأساس سيتم اختبار صحة الفرضية السابقة التي كانت المنطلق لهذا البحث:

تشير الفرضية إلى أن التضخم ظاهرة اقتصادية مرضية تعاني منها الجزائر من خلال وجود عدة عوامل رغم التدابير والإجراءات التي تعتمد عليها السياسة النقدية والمالية في الجزائر، وهذا ما أكدته نتيجة هذه الدراسة حيث نلاحظ أنه رغم محاولات الإصلاحات النقدية وممارسة الرقابة الاقتصادية والمالية إلا أن موجات التضخم لازالت مستمرة، فمعدل التضخم في ارتفاع مستمر وبوتيرة متذبذبة نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي، وكذلك نتيجة ارتفاع التضخم المستورد للمواد الاستهلاكية بشكل خاص، بالإضافة إلى زيادة معدل الضرائب على أرباح الشركات مما ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ومن هذا المنطلق خلصنا إلى مجموعة من التوصيات:

- التحكم في نمو العرض النقدي من أجل تجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار؛
- توفير بيئة تساعد على الاستثمارات من أجل الرفع من مستوى الإنتاج؛
- إعادة النظر في سياسة الضرائب وجعلها أكثر إنصافا للأفراد والأعوان الاقتصاديين؛
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي؛
- تقليص تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض معدل الضرائب؛
- التخفيف من حدة التضخم المستورد؛
- ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو مشاريع تنمية منتجة؛
- إعادة النظر في سعر الصرف؛
- عدم الاعتماد على بشكل رئيسي على قطاع المحروقات كمورد رئيسي للصادرات من أجل تجنب الوقوع في الأزمات.
- إجراء العديد من المراجعات الرئيسية والرقابة الاقتصادية والمالية لتحقيق الاستقرار النقدي.

المراجع

1- الكتب:

- أحمد محمد أبو طه. (2012). التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث: دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- أحمد محمد عادل عبد العزيز. (2016). الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع: سعر الفائدة، متغيرات التضخم، الضرائب، عجز الموازنة. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- أحمد هني. (2006). العملة والنقود. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الطاهر لطرش. (2015). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بسام الحجار. (2009). الاقتصاد النقدي والمصرفي. دار المهمل اللبناني.
- بلعزوز بن علي. (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بلعزوز بن علي. (2006). محاضرات في النظريات والسياسة النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- جمال خريس، أيمن أبو خضر، و عماد خصاونة. (2002). النقود والبنوك. الأردن: دار المسيرة.
- حسين بن جابر الزبيدي. (2011). التضخم والكساد. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
- خالد أحمد أمين سليمان شبكة. (2008). التضخم وأثره على الدين: دراسة مقارنة. الأسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- - سمير حسون. (2004). الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- صفاء عبد الجبار الموسوي، و طه مهدي محمود. (2017). التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية. الأردن: دار الأيام.
- عبد القادر خليل. (2012). مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي: إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربة كمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- - مجدي عبد الفتاح سليمان. (2002). علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

2- المقالات:

- زينب زميت، و عبد القادر حفاي. (2020). سياسة التمويل التضخمي وتطلعات النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 2016-2019. مجلة الأسواق والمالية ، 280.
- عبد الرحمان بن بوزيد، و فكارشة سفيان. (2021). قياس أثر التضخم والإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، 1994-2018. مجلة الأسواق والمالية ، 227.
- علي سدي، و لخضر عقي. (2021). أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي: دراسة قياسية لحالة الجزائر 200-2018. مجلة الأسواق والمالية ، 394.
- مصطفى لعشعاشي، علي بن قدور، و محمد يبرير. (2019). سلوك بهض متغيرات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017. مجلة الأسواق والمالية ، 25.